كلمة ونص

قوانين في الأدراج

محمود الصالح

منذ عدة سنوات والحكومة تتحدث عن تعديل قانون العاملين الأساسي، وساقت عبر ندوات ولقاءات كثيرة على مختلف وسائل الإعلام المسوّغات لتعديل هذا القانون، لجان عمالية ومن الشؤون الاجتماعية ومن التنمية الإدارية كلها تم الزج بها لإنجاز التعديل المنتظر.

اليوم خفتت جذوة الحديث عن تعديل هذا القانون دون بيان الأسباب، روايات وأحاديث كثيرة يتداولها البعض حول مصير تعديل قانون العاملين الأساسي.

البعض يقول إن التعديل منجز بشكل كامل وهو قيد الإصدار، وفريق آخر يعتقد أن هناك خلافاً بين وزارتي الشؤون الاجتماعية والعمل والتنمية الإدارية على بعض تفاصيل التعديل وخاصة موضوع الرتب والمراتب.

الأكيد أن تعديل هذا القانون لم يصدر في موعده كما وعدت بذلك الحكومة، الحقيقة أن إجراء التعديلات المطلوبة على هذا القانون باتت أكثر من ضرورة وخصوصاً في المرحلة الحالية، حيث يمكن من خلال هذا التعديل أن نوفر الكثير من الإجراءات الإدارية والمالية عند تطبيق التعديل وإيجاد الحلول المباشرة لكثير من المشكلات العمالية، وكذلك لإنهاء ظاهرة ترحيل عشرات الآلاف من الخلافات والمشكلات الإدارية إلى القضاء واتخامه بدعاوى لا مسوّغ لها.

وإضافة إلى ما سبق يمكن أن يسهم التعديل في تحقيق الاستقرار الإداري في مختلف مستويات ومراحل العمل، ومنها تثبيت آلاف العمال المؤقتين الذين مضى على استخدامهم في الدولة عشرات السنين، وكذلك يمكن أن نقضي على الكثير من التجاوزات التي تحدث في الأعمال الإدارية بحجة تسيير العمل.

سؤال برسم الجهات المعنية: لمصلحة من تأخير إصدار تعديل قانون العاملين الأساسي؟

قانون لإحداث محاكم بداية واستئناف للقضايا البحرية.. وآخر بإعفاء الآلات وخطوط الإنتاج من الرسوم الجمركية

الوطن

أصدر رئيس الجمهورية الدكتور بشار الأسد أمس قانوناً يقضي بإعفاء الآلات وخطوط الإنتاج المستوردة لمصلحة المنشآت الصناعية المرخصة من الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم المترتبة على الاستيراد، إضافة إلى قانون يتضمن إحداث محاكم بداية واستئناف تختص بالنظر في القضايا البحرية.

وتتولى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بموجب القانون رقم ١٩ منح إجازات الاستيراد الخاصة بالآلات وخطوط الإنتاج المشار إليها أعلاه.

على حين قضى القانون رقم ٢٠ بإحداث محاكم بداية واستئناف تختص بالنظر في القضايا البحرية تملأ وظائفها من الملاك العددي لكل محافظة وتوزع في محافظتي طرطوس واللاذقية.

ونص القانون على أن تختص محاكم البداية البحرية المحدثة بالنظر في قضايا النقل البحري أياً كانت قيمة المبلغ المدعى به، وأن تحال الدعاوى القائمة المتعلقة بالنقل البحري بوضعها الراهن على المحكمة المختصة المماثلة المحدثة بموجب هذا القانون، وتقبل أحكام محكمة استئناف النقل البحري الطعن بقراراتها أمام الغرفة المختصة بالقضايا التجارية لدى محكمة النقض.

«الشعب» يتريث في دراسة تعديل قانون مكافحة الإرهاب

نظامه الداخلي يبصر النور قريباً وسط انقسامات على انتخاب رئيس المجلس بالتزكية

محمد منار حميجو

كشف مصدر مسؤول في مجلس الشعب عن وصول مشروع قانون مكافحة الإرهاب الذي أقرته الحكومة إلى المجلس، معلناً أن اللجنة الدستورية في المجلس تريثت في مناقشته باعتباره يحتاج إلى دراسة معمقة نتيجة حالة الإرهاب التي تمر بها البلاد.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح المصدر أن المشروع تضمن العديد من التعديلات ستتم مناقشتها مع المتخصصين، موضحاً أن السبب في التريث يعود إلى ضرورة إخراج قانون يتناسب مع متطلبات المرحلة الراهنة.

وفي الغضون أعلن المصدر عن الانتهاء من الصيغة النهائية لمشروع النظام الداخلي للمجلس، مشيراً إلى أن التأخير في إقراره إلى الآن يعود للمناقشات الماراثونية التي جرت بين أعضاء المجلس بالنسبة لبعض المصطلحات الواردة فيه. وأضاف المصدر: إن من أهم النقاط التي حدث الاختلاف عليها، مسألة انتخاب رئيس مجلس الشعب فانقسم الأعضاء إلى مؤيد لنجاح رئيس المجلس بالتزكية، ومعارض يرى ضرورة وضع معايير جديدة لانتخاب رئيس المجلس منها ألا يقل عدد المترشحين لهذا المنصب عن عضوين.

وأكد المصدر أن مشروع النظام الداخلي سيرى النور قريباً متوقعاً أن يتم طرحه تحت قبة المجلس خلال الدورة القادمة والتي سوف تعقد في شهر حزيران القادم، لافتاً إلى أن العطلة الحالية للمجلس كفيلة بأن يتم خلالها الانتهاء من مناقشة النظام الداخلي بشكل مستفيض.

وأشار المصدر إلى أنه تم طرح العديد من مشروعات القوانين تحت قبة المجلس، مؤكداً حرص اللجنة الدستورية عدم تأخير دراسة أي مشروع قانون يرد إليها. وبيّن المصدر وجود بعض مشروعات القوانين التي تحتاج فترة زمنية لدراستها لأهميتها، وهذا لا يمنع من الإسراع في إنجاز الدراسة.

يشار إلى أن اللجنة الدستورية بدأت بدراسة النظام الداخلي للمجلس منذ بداية التشريع الثاني، وتضمنت المسودة الأولى تشكيل لجان جديدة وضم بعض اللجان القديمة بأخرى بهدف تفعيل دورها، والاستفادة من جميع الخبرات المتاحة للوصول إلى نظام داخلي فعال يسهم في تفعيل دور المجلس المناط به لخدمة المواطنين.

وكانت مسودة المشروع قد تضمنت إضافة مادة تلغي انتخاب رئيس المجلس بالتزكية ما أثار جدلاً بين أعضاء المجلس.

لأول مرة في سورية.. تأهيل طائرة إيرباص ٣٤٠ بسعة ٣٠٠ راكب

حمود لـ«الوطن»: مقصورة لرجال الأعمال ومميزات تراعي ذوي الاحتياجات الخاصة

فادي بك الشريف

كشف وزير النقل المهندس علي حمود في تصريح لـ«الوطن» أن طائرة (ايرباص ٣٤٠) ستكون جاهزة خلال أقل من ٦٠ ساعة لتوضع في الخدمة قريباً جداً، مشيراً إلى ميزات الطائرة من سعة مقعدية تصل إلى حدود ٣٠٠ راكب، بحجم طائرتين من الطراز العادي.

كما أنها تحوي على مقصورة خاصة بالدرجة الأولى (رجال أعمال) وتحوي جميع الميزات الترفيهية والراحة وتلبي جميع الرغبات المطلوبة مع المعدات الخاصة بالسلامة والرفاهية والضيافة والراحة، منوهاً بالعمل على مدار الساعة ووضع جميع الإمكانات الفنية لتكون الطائرة في الخدمة قريباً.

وأشار الوزير إلى أهم الميزات المتضمنة مكتبة لجميع الإصدارات والكتب العالمية إلكترونياً، ومكتبة موسيقية ومكتبة للمواد الفلمية، إضافة إلى تتبع خط سير الطائرة، وتوافر الإنترنت وجميع مستلزمات الراحة، ووجود مطبخين ودورات مياه، وميزات تراعي ذوي الاحتياجات الخاصة، وميزات على صعيد سعة الحمولات الكبيرة.

هذا وتفقد الوزير أمس الأول الأعمال الفنية الجارية لتأهيل الطائرة والتقى الفنيين والمهندسين الذين يواكبون العمل حتى ساعة متأخرة من الليل بغية وضع الطائرة في الخدمة في أقرب وقت.

وأعطى حمود توجيهات فورية لدراسة رفد المطار بالتجهيزات اللازمة لأمن وسلامة الطيران وتوفير المعدات والخدمات الأرضية التي تحقق أعلى درجات الجاهزية والتي تحتاج عملاً وجهوداً استثنائية مضاعفة، لافتاً إلى الجهود النوعية التي تقوم بها كوادر الطيران المدني السوري والسورية للطيران وجاهزيتها وخبرتها وكفاءتها العالية التي يشهد لها في كل أنحاء العالم.

وشدد الوزير في حديثه مع الطواقم الفنية على ضرورة اتخاذ جميع التدابير التقنية العالية وعدم السماح لأي طائرة بالإقلاع ما لم تحقق الشروط ومعايير الأمن السلامة جميعها وخاصة مراعاة الظروف الجوية والفنية لحالة الطيران.

وزير التجارة الداخلية يصدر قراراً بإخلاء فضلة السورية للتجارة في السويداء

السويداء-عبير صيموعة

أصدر وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي قراراً بإخلاء كامل العقار للفضلة الواقعة جنوب مجمع المزرعة الاستهلاكي والعائد إلى المؤسسة السورية للتجارة بما يتضمن من أرض وبناء من المستثمر باعتبارها ذات نفع عام.

وتضمن قرار الوزير (الذي حصلت الوطن على نسخة منه) تشكيل لجنة من المؤسسة مكونة من معاون مدير الفرع ورؤساء دوائر التخطيط والاستثمار والإدارة القانونية لجرد الصالة واستلامها وتصفية استحقاقات المؤسسة لدى المستثمر أصولاً، كما طالب القرار فرع السويداء بتسطير كتاب إلى المحامي الأول في المحافظة للمؤازرة بإخلاء الصالة المذكورة.

جاء قرار الوزير الغربي بناء على طلب فرع قضايا الدولة في السويداء إلى المؤسسة لموافاته بقيمة الأضرار المادية والمعنوية التي تريد المؤسسة المطالبة بها مع موافاة قضايا الدولة بأسماء الأشخاص الذين تود المؤسسة الادعاء بحقهم ليصار إلى تحريك دعوى الحق العام بناء على نتائج التقرير التفتيشي رقم ٢٢/٥٣/١٠/٤ن بتاريخ ١٦/١/٢٠١٧ المتضمن المخالفات المرتكبة من المستثمر (طارق. م) والموظف (و. ب) في مجلس مدينة السويداء.. كما أوضح كتاب فرع إدارة قضايا الدولة أنه تم تحريك دعوى الحق العام بحق المذكورين أمام قاضي التحقيق المالي بجرم الاحتيال على الدولة وتزوير أوراق رسمية ومخالفة قانون الآثار.

يشار إلى أن الوطن وفي وقت سابق كانت قد قامت بنشر تجاوز المستثمر طارق. م لعقد الاستثمار المبرم مع المؤسسة السورية للتجارة والقاضي باستثمار جزء من الفضلة لأغراض تجارية لا تتجاوز مساحتها ٤٠م٢ وذلك من خلال بناء أكشاك معدنية لبيع الألبان والأجبان إلا أن المستثمر بدأ بالأعمال الإنشائية، دون إعلام الفرع عدا ذلك وتبين للمؤسسة أن الترخيص الممنوح للمستثمر تبلغ مساحته ٧٣م٢ وبمساحة طابقية تبلغ ٣ طوابق من الإسمنت المسلح والحديد.. لذلك لم يكن أمام فرع المؤسسة سوى إحالة الموضوع برمته إلى الرقابة والتفتيش، حيث اعتبرت أن الإجراءات المتبعة بدءاً من الترخيص الذي تم تسليمه للمستثمر من دون حضور أي مندوب من المؤسسة وانتهاء باستثماره كامل مساحة الفضلة جميعها إجراءات غير قانونية.

أسواق درعا تعج بالمخالفات والرقابة التموينية في تراجع!

درعا- الوطن

لم تعد المخالفات تجدي نفعاً مع بعض ضعاف النفوس من التجار في محافظة درعا الذين لا هم لهم سوى الربح الفاحش على حساب جيوب الفقراء الذين ضاق بهم العيش وتقطعت بهم السبل أمام التزايد المستمر لقيمة فاتورة سلة المستلزمات المنزلية بحدها الأدنى، إذ إنه وعلى الرغم من الرقابة التموينية وتنظيم الضبوط وحتى تنفيذ الإغلاقات بحق الفعاليات التجارية المختلفة تكرر تلك الفعاليات المخالفة غير آبهة بعواقبها، إما لقيم المخالفة المحدودة قياسا بما يتم جنيه نتيجة استغلال المواطنين أو نتيجة التباعد في معاودة الدوريات جولاتها على الفعاليات نفسها وحتى لاستمرار تجاهل الدوريات لبعض الفعاليات الأخرى لاعتبارات معينة.

ووفقاً لمصادر مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في درعا تم خلال الربع الأول من العام الجاري تنظيم ٢٩٤ ضبطاً تموينياً توزعت بين ٧٣ ضبطاً بمحال السمانة والمواد الغذائية و٢٢ ضبطاً بمحال الألبسة والأحذية و٢٦ بباعة الخضر والفواكه و٧ بمحال البيض و٤ بالقصابة و٦ بالألبان والأجبان و١٩ بالمخابز و٥٢ بحق حافلات مختلفة ومتنوعة والباقي لفعاليات مختلفة، إضافة إلى تنفيذ ٢١ إغلاقاً ومعالجة ٢٤ شكوى من التي وصلت المديرية.

ومن خلال تحري أسباب تنظيم الضبوط يلاحظ أن جل المخالفات المرتكبة تمثلت في البيع بسعر زائد عن التسعيرة المحددة وتقاضي زيادة في بدل أجور الخدمات وعدم الإعلان عن الأسعار وحيازة مواد منتهية الصلاحية والنقص بالوزن والكيل وعدم وجود بيانات على المواد أو فواتير نظامية، وبالتدقيق بمجموع الضبوط يلاحظ مؤخراً التراجع في عددها مقارنة مع فترات سابقة حيث إنه في شهر آذار الفائت لم ينظم على مستوى المحافظة سوى ٨٧ ضبطاً ونفذ إغلاق واحد أي بمعدل يومي ٤ ضبوط تقريباً بعد استبعاد أيام العطل.

وذكرت مصادر متابعة أن نقص وتراجع الكادر اللازم للدوريات الرقابية في مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدرعا مؤخراً لعب دوراً رئيساً في تراجع الضبوط وتمادي بعض التجار، أضف إلى ذلك عوامل أخرى منها التساهل أحياناً في ضبط بعض المخالفات لاعتبارات معينة وتجاهل أخرى بشكل تام والمثال على ذلك أن هناك فعاليات تجارية لم يتم تنظيم أي ضبوط بها منذ فترات طويلة مثل محال الصاغة وبيع الدخان رغم أنها ترتكب مخالفات كثيرة، ما يستدعي الجهات الوصائية التوقف عند ما يحدث ومعالجة المعوقات الرقابية وتلافي حالات التجاهل لبعض الفعاليات بما يسهم في حماية المستهلك من حالات الغش والاستغلال.

إصابة ١٣ تلميذاً منهم اثنان بحالة حرجة إثر سقوط شجرة

الحسكة- دحام السلطان

أصيب ١٣ طفلاً منهم اثنان بحالة حرجة من تلاميذ مدرسة أبي تمام بمدينة الحسكة إثر سقوط شجرة ضخمة عليهم أثناء دخولهم الحمّامات المتواجدة في ساحة المدرسة.

وبين مدير الصحة بالحسكة الدكتور محمد رشاد خلف أنه قد تم استنفار كامل الجهاز الطبي من العاملين في القطاعين العام والخاص الذين أجروا الإسعافات والإجراءات والعلاجات الطبية اللازمة للمصابين الذين تبيّن أن اثنين منهم أصابتهم حرجة ولا يزالان قيد العلاج داخل العناية المركّزة بمشفى الحسكة الوطني.

فيما أشار مدير المشفى الوطني الدكتور إسديم تركي الناصر: أن الإصابتين الموجودتين في المشفى تركزت في إحداث إصابات بالغة في الرأس وكسور متفرقة في مختلف أنحاء الجسم، في حين الإصابات الباقية تراوحت ما بين المتوسطة والطفيفة.

يُشار إلى أنه هذه المرة الثانية التي يتم فيها سقوط أشجار ضخمة بهذا الحجم، إذا سبق وأن سقطت شجرة في حالة مماثلة كهذه منذ نحو شهر تقريباً خلال أيام العطلة الأسبوعية ما أدت إلى حدوث أضرار مادية في تصوينة جدار المدرسة بحسب ما ذكره الكادر التربوي فيها.

مكتب تنفيذي جديد لمدينة طرطوس ومشكلات مزمنة بحاجة لحلول

طرطوس - الوطن

يوم الخميس الماضي ختمنا المادة التي نشرناها حول منطقة الشاليهات جنوب طرطوس بالقول إن السؤال الذي يفرض نفسه هو لماذا صدر القرار عن المكتب التنفيذي بعد صدور مرسوم حله وليس قبل الحل؟ ولماذا لم يترك الأمر للمكتب التنفيذي المؤقت للمدينة الذي ينتظر أبناء المدينة تشكيله منذ صدور مرسوم حلّ مجلس المدينة رقم /٧٤/ تاريخ ١٥/٣/٢٠١٧.

اليوم نقول إن قرار تشكيل المكتب التنفيذي لمدينة طرطوس صدر نهاية الدوام الرسمي ليوم الخميس الماضي برقم ٩٩/ن وحددت مهامه بتسيير شؤون المدينة وفق صلاحيات مجلس المدينة لحين إجراء انتخابات الإدارة المحلية وانتخاب مجلس مدينة جديد.

والمكتب مؤلف من (القاضي محمد زين رئيساً وعضوية بسام جبيلي وفادي ديب وعصام محمد وغسان بلال وسراب خضور وسمير حداد وبيرت شاشاتي وغسان يوسف).

السؤال الذي يتداوله الناس بعد صدور القرار وبعد قسم اليمين من رئيس وأعضاء المكتب وبعد استماعهم إلى توجيهات القيادتين السياسية والتنفيذية بالمحافظة هو هل سيكون رئيس وأعضاء المكتب فعلاً رجالاً وأصحاب مواقف وقرارات ويعملون بجد وصدق وإخلاص لمصلحة المدينة وسكانها بشكل خاص ولمصلحة المحافظة والمصلحة العامة بشكل عام؟

نترك الجواب للقادم من الأيام ونشير إلى أن أمام المكتب التنفيذي ملفات عديدة سبق وأثارتها (الوطن) وبعض وسائل الإعلام الأخرى خلال الفترة الماضية وتتعلق بالكورنيش البحري (الغربي) و(الشرقي) ومنطقة شاليهات الأحلام واستثمارات أملاك المدينة بمن فيها المشاريع الاستثمارية المتعثرة أو المتوقفة إما من المستثمرين أو من المدينة.. ومناطق المخالفات الجماعية في المنطقة الجنوبية والشرقية والنظافة والأزمة المرورية والأكشاك والإشغالات والخدمات المختلفة في كل الأحياء ولجان الأحياء ومداخل المدينة وشارع /٨/ آذار.. إلخ.

وكلها مع قضايا أخرى تحتاج لقرارات ومعالجات جريئة وسريعة (غير متسرعة) بما ينسجم مع القوانين النافذة ومع العقود المبرمة ومع مصلحة المدينة وسكانها، وليس مع مصالح متنفذين وأفراد كما كان يحصل في حالات عديدة سابقاً.

رئيس المكتب التنفيذي للمدينة القاضي محمد زين أكد أنه تقع على عاتق المكتب المؤقت مسؤوليات كبيرة واستحقاقات تنتظر الحلول، مشيراً إلى وجود ملفات عديدة في المدينة تحتاج إلى متابعة ومعالجة وفق أولويات وبرامج تنفيذية سيضعها المكتب التنفيذي قريباً جداً.

كلام رسمي جداً

لا يوجد أي دعوى منظورة تتعلق بالموضوع

إشارة إلى ما نشر في صحيفتكم بالعدد رقم ٢٥٨٠ تاريخ ٦/٣/٢٠١٧، الصفحة السابعة تحت عنوان: «مستثمر يشيد مخالفات في بناء الاستهلاكية دعوى حق عام وجهات رقابية تحقق.. ولا جدوى» نبين لكم الآتي:

بعد الاطلاع على الشكوى من المحامي العام في السويداء أفادنا بأنه لا يوجد أي دعوى منظورة أمام محاكم عدلية السويداء فيما يتعلق بموضوع المخالفة المذكورة أعلاه، ليصار إلى متابعتها من المحكمة المختصة بذلك، علماً أن الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش ما زالت تحقق في الموضوع، ولم يصدر أي قرار عنها حتى تاريخه، وفق ما أفادت به المؤسسة العامة الاستهلاكية.

المكتب الصحفي في وزارة العدل